التعاون العسكري في شمال إفريقيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية/ دراسة حالة التعاون العسكري الجزائري التونسي.

د. أسامة سليخ
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
oussaampolitics@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع التعاون العسكري ودوره في مواجهة الظاهرة الإرهابية في الشمال الإفريقي، فلقد أثبتت التجارب التاريخية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب بأن الدول منفردة تبقى عاجزة إلى حد بعيد في تأمين شريطها الحدودي وجبهتها الداخلية من الخطر الإرهابي، وبأن التنسيق والتعاون الأمني والعسكري ضرورة ملحة لأجل مجابهة هذه الظاهرة.

إن منطقة الشمال الإفريقي وخاصة بعد أحداث الحراك العربي 2011 عرفت انتشاراً متزايداً للظاهرة الإرهابية بفعل سقوط النظام الليبي وانتشار السلاح بالمنطقة من جهة، ومن جهة أخرى بفعل توجه المقاتلين المنتمين إلى الدولة الإسلامية نحو منطقة الشمال الإفريقي بعد الحروب التي شنت عليهم الشرق الأوسط، وكذلك بعد الحراك الذي شهدته الدولة التونسية التي لازالت تعاني من غياب الأمن وعدم الاستقرار بفعل الهجمات الإرهابية المتكررة إلى غاية أيامنا هذه، والجزائر بفعل موقعها الجغرافي تسعى نحو شراكة أمنية وعسكرية مع الدولة التونسية لأجل مواجهة هذه الظاهرة بما يخدم أمن واستقرار البلدين.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الآتي:

كيف يمكن خلق تعاون وشراكة عسكرية جزائرية تونسية في مواجهة الظاهرة الإرهابية بما يخدم أمن واستقرار البلدين ؟

الكلمات المفتاحية:الإرهاب، شمال إفريقيا، التعاون العسكري، الأمن.

Abstract

This study aims to address the issue of military cooperation and its role in confronting the terrorist phenomenon in North Africa. Historical experiences in the field of combating terrorism have shown that individual states are largely unable to secure their border and internal fronts from the terrorist threat and that security and military coordination and cooperation are necessary to confront this phenomenon.

The North African region, especially after the events of the Arab movement 2011, has seen an increasing prevalence of the phenomenon of terrorism due to the fall of the Libyan regime and the proliferation of weapons in the region on the one hand, and on the other hand because of the orientation of fighters belonging to the Islamic state towards the North African region after the wars launched against the Middle East, Which has been witnessed by the Tunisian state, which is still suffering from the absence of security and instability due to

terrorist attacks repeated to this day, and Algeria because of its geographical location is seeking a security and military partnership with the Tunisian state to confront this phenomenon to serve the security

The problem of this study focuses on the following question:

How can a Tunisian-Algerian military cooperation and partnership be created in the face of the terrorist phenomenon to serve the security and stability of the two countries?

key words:Terrorism, North Africa, military cooperation, security.

مقدمة

إن ما تمر به الدول العربية من أحداث منذ 2011 يعبر عن أزمة معقدة ومركبة نتيجة تراكمية عميقة لمشكلات مجتمعية عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عقود، وبالتالي فإن مصطلح "الربيع العربي" كما أُطلق إعلامياً على تلك الأحداث التي انطلقت في تونس وشملت مصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها من الدول، والتي على ما يبدو لا يمكنها أن تتجاوز كل تلك الأزمات المركبة على الأقل خلال عقدها الأول، وعليه فإن ما يُفسر المشاكل الأمنية وعدم الاستقرار الذي تعاني منه هذه الدول اليوم يُعد كآثار سلبية ونتائج منطقية للأزمة التي عرفتها هذه الدول العربية.

إن أحداث ما عُرف بـ"الربيع العربي" تشكل نقطة تحول جوهرية في ميزان القوى الإقليمي خاصة بين دول كالجزائر وتونس وليبيا، ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعالته على مستوى واضح الفاعلين التقليديين، أي الدول في مفهومها الهوبزي، أما اليوم فإننا أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، والإثنيات والأقليات التي ترغب في الحكم بالاسم القبيلة والطائفة، وهذا علاوة على تكاثف عمل ونشاط التنظيمات الإرهابية بعد الانتشار الهائل للأسلحة الخفيفة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جعل ميزان القوى بهذه المناطق عرضة للتغير، فالخصائص والديناميات الداخلية المتنوعة والمختلفة من بلد لآخر تجعل من الأمر أكثر تعقيداً، ولذلك تسعى هذه الورقة إلى إنارة الزاوية المتعلقة بالتعاون العسكري والأمني الجزائري التونسي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال التعريج على دور وموقع المؤسسة العسكرية في كلا البلدين، وكذا أبرز المجلات التعاون العسكري والأمني بين البلدين.

أولاً العقيدة العسكرية الجزائرية الأسس والمحددات.

تسعى العقيدة العسكرية الجزائرية دراسة الوسائل وأساليب القتال العسكرية وإدماجها مع قدرات ومقومات الجزائر المادية والمعنوية، وتوظيفها لخدمة المصلحة القومية للدولة الجزائرية أكَّد على هذا الطرح نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في كلمته التي ألقاها في المدرسة الحربية بمناسبة احتفالات رأس السنة 2018 من خلال قوله: " ... **نهدف كقيادة الأركان للجيش الوطني**

الجزائري إلى بلوغ محطات تكوينية وتعليمية رفيعة المستوى، تستجيب للاحتياجات الوظيفية للجيش الوطني الشعبي مع وجوب تحصيل المعرفة العالية والتحكم في التكنولوجيا العصرية باعتبارهما عاملين أساسين لضمان سيادة الأمم وصون أمنها واستقرارها."

كما أن التاريخ العسكري الجزائري –وبحكم موقعها الجيوبوليتيكي– معروف بالحروب والاضطرابات الأمنية المتشابكة، ولعل أهم هذه الحروب وأكثرها دموية وتأثيراً على الواقع الجزائري نجد حرب التحرير الوطنية التي تعتبرها الجزائر كأحد أهم محددات عقيدتها العسكرية، وقد استمدت الثورة التحريرية خبراتها العسكرية –التي طبقت خلالها نموذج حرب العصابات ضد المستعمر الفرنسي– من الثورات والحركات المسلحة كثورة الأمير عبد القادر وثورة بوعمامة وغيرها، إضافة إلى الخبرات التي اكتسبها المقاتلون الجزائريون العائدون من الحربين العالميتين الأولى والثانية، الأمر جعل الثورة التحريرية الجزائرية من بين أكبر الثورات التي شهدها القرن الماضي، وبعد أخذ الجزائر استقلالها بعد حرب التحرير الكبرى التي كان لها الأثر البليغ في تكوين الإستراتيجية العسكرية ذات البعد الدفاعي عن الحدود الترابية للجزائر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع دعم الحركات التحررية والقضايا العادلة.

بعد استقلال بدأ الحديث بإلحاحٍ عن العلاقات المدنية–العسكرية في الجزائر التي تقوم على أساس المحدد الدستوري والقانوني الذي يولي اهتماما بالغاً لضبط هذه العلاقة منذ استقلال البلاد، فتقر المادة 8 من دستور 1963 على أن "**الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني**"، ولذلك نجد إلزامية الخدمة الوطنية في الجزائر كأحد الجسور التي تربط المؤسسة العسكرية الجزائرية بالمجتمع، فتستفيد المؤسسة العسكرية من الخدمة الوطنية المفروضة على الشعب كونه الوعاء التعبوي والمدد البشري للجيش، كما يستفيد المجتمع بدوره من الخدمة الوطنية من خلال مشاركته في بناء الجيش والاستفادة من خدماته وامتيازاته لأبناء الشعب.

ثانياً: المؤسسة العسكرية والأمن في تونس بعد أحداث الحراك العربي 2011

تعتبر تونس هي الشرارة الأولى لانطلاق أحداث ما عُرف بالربيع العربي، ففي تونس وبعد حادثة "البوعزيزي*" والتي سرعان ما تحولت إلى قضية رأي عام تونسي أدت بفعل وسائل التواصل الاجتماعي إلى حراك شعبي واسع النطاق، انطلق من مدينة "سيدي بوزيد" ليشمل باقي الولايات التونسية ثم الانتقال عدوى الربيع والمناداة بإسقاط الأنظمة ورحيل الرؤساء بمختلف الأصقاع العربية.

لقد لعبت المؤسسة العسكرية في تونس –والتي كانت تعاني من تهميش وإقصاء تاريخي في عهدي بورقيبة وبن علي بسبب الخوف من الانقلاب العسكري على السلطة– دوراً هاماً في ضمان تحول ديمقراطي أكثر سلاسة

وليونة في تونس، وذلك راجع لرفض هذه الأخيرة لأوامر قمع وإطلاق النار على المتظاهرين التي تلقتها من الرئيس بن علي، الذي لم يبق أمامه سوى الفرار إلى السعودية بعد وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب الثورة ، وسرعان ما اتخذت المؤسسة العسكرية في تونس دور الحامي للثورة كما صرح بذلك الجنرال رشيد عمار (رئيس أركان الجيش 2002-2013) عندما قال بأن **"الجيش سيحمي الثورة"** الأمر الذي أثار تكهنات بأن الجنرال يطمح لمنصب سياسي خاصة بعد ما كتبته صحيفة النيويورك تايمز في مقال لها بأن رشيد عمار " **أقوى وأكثر الشخصيات شعبية في تونس في أعقاب الإطاحة بن علي"**، ومع ذلك لم يطمح رشيد عمار لتولي منصب سياسي رسمي.

في مقال نشر في مركز كارينغي للشرق الأوسط كجزء من مشروع بحث تحت عنوان ***"إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية 2014-2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية"*** أقرَّ فيه بأن زيادة قوة الجيش والتعاون العسكري العسكري مع القوى الأجنبية أصبح في صالح الديمقراطية الفتية في تونس، وخاصة في ظل التحديات الأمنية التي أخذها الجيش على عاتقه تزامناً مع تراجع تهميش قوة الدولة البوليسية التي كرَّسها نظام بن علي، وبتالي أصبح يشار إلى الجيش في تونس كأحد أهم أسباب النجاح النسبي للمرحلة الانتقالية الصعبة نحو الديمقراطية في تونس مما عزز لقدرات الجيش التونسي في ضمان أمن البلاد في مواجهة التهديدات غير التماثلية التي زاد انتشارها بعد 2011، وذلك راجع بحسب الدراسة التي أعدها **شاران غريوال** تحت عنوان " **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"** إلى النقاط الآتية:

- إيلاء التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجهها البلاد قدراً من الأهمية من خلال تعزيز ميزانية الجيش وأسلحته وروابطه الدولية والإقليمية وقدراته المؤسسية ونفوذه السياسي.
- انتقال قيادة وإدارة الجيش التونسي من الحكم المركزي الاستبدادي الشخصي الذي ساد في النظام السابق إلى حكم غير مركزي وزوال الجهوية التي كانت سائدة وتمييز الضباط القادمين من المناطق الساحلية مسقط رأس بورقيبة وبن علي.
- أصبحت هناك علاقات مدنية-عسكرية أكثر انسجاماً وتناسق من خلال انخراط ضباط الجيش أكثر في حياة المجتمع المدني النشط في تونس الأمر الذي أدى إلى ضمان جيش أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع القطاع المدني في البلد.

إن الدور الحاسم الذي لعبه الجيش التونسي من خلال موقفه التاريخي كمؤسسة عسكرية متماسكة وعدم خضوعه لأوامر الرئيس التونسي الذي أمر بإطلاق النار على المحتجين، وقام بمساندة مطالب الشعب

التونسي كقطاع مدني فاعل، الأمر حال دون خلق فوضى أمنية في البلاد بالرغم من تلك الأعمال الإرهابية التي طالت الدولة التونسية في جبال الشعانبي وغيرها.

ثالثاً التعاون العسكري والأمني الجزائري التونسي في مواجهة الإرهاب

تسعى كل من الجزائر وتونس إلى تعزيز تعاونهما العسكري والأمني من خلال مجموعة واسعة من التدابير والاتفاقيات الموقعة من الطرفين لأجل مجابهة الظاهرة الإرهابية وجرائمها، وبحسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي وقعت عليها كل من تونس والجزائر سنة 1998، وذلك مراعاة للإجراءات والقوانين الداخلية لكل دولة من خلال مايلي:

1- تبادل المعلومات: لقد تم التعاهد بين الدول المتعاقدة تبادل المعلومات فيما بينها حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من المعلومات التي تساعد هذه الدول في اتخاذ تدابير الوقاية والمجابهة لهذه الجرائم الإرهابية، وهذا علاوة على الإخطار كل دولة ضمن الاتفاقية بكل جريمة إرهابية قد تمس أراضيها أو مواطنيها أو مصالح تلك الدولة، وتقدم هذه الدول لبعضها كل المساعدة لأجل القبض على مرتكبي هذه الجرائم مع المحافظة على السرية التامة في الأداء.

2- التحري وتبادل الخبرات: تلتزم الدول بتقديم المساعدة اللازمة لأجل التحري والقبض على الهاربين والمتهمين أو المحكوم عليهم بالقيام بجرائم إرهابية، كما تلتزم الدول المتعاقدة في حدود إمكانياتها بتقديم المساعدات الفنية والخبرات لتنمية القدرات العلمية والعملية المشتركة في مواجهة الإرهاب.

وفي إطار التعاون العسكري بين الجزائر وتونس استفادت تونس من مساعدات وأسلحة حربية عسكرية، في إطار مكافحة الإرهاب خاصة بعد الفوضى والانفلات الأمني شهدتها الجارة تونس بعد اسقاط النظام السياسي في أواخر 2010 ووصلت قيمة بعض هذه المقتنيات العسكرية ب 150 مليون دولار.

ومنحت الجزائر خلال بداية شهر أفريل سنة 2014 كمية من الأسلحة إلى تونس كمساعدات عسكرية قدمتها الجزائر إلى تونس منذ سنة 2014 من أجل مكافحة الإرهاب، وملاحقة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في المنطقة، وهي مجموعات تابعة للقاعدة الإسلامية والدولة الإسلامية داعش، والتي أصبت تتمركز خاصة في منطقة جبال الشعانبي على الحدود بين البلدين.

كما أن وزارة الدفاع الجزائرية بحسب موقع أنباء تونس وبأمر من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة قدمت الجزائر دفعة جديدة من المساعدات العسكرية إلى الجيش التونسي شملت 5 طائرات

حربية و20 صاروخ أرض- جو وطائرتي استطلاع وعدد من الرشاشات و30 دبابة مضادة للألغام وأجهزة مراقبة حرارية عسكرية دقيقة ومركبات وآليات عسكرية وأسلحة أخرى ثقيلة ونصف ثقيلة.

ولقد نسقت الجزائر مع تونس في العديد من العمليات العسكرية تخوفاً من موجة تسرب الإرهابيين إلى الداخل مستغلين عدة ظروف، ولقد أكد وزير الخارجية السابق "رمطان لعمامرة" أن التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب مستمر بين الجزائر وتونس، وهو الأمر الذي سانده أيضاً نور الدين بدوي ووزير الدفاع التونسي فرحات الحرشاني، ومن بين أوجه التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين:

- إعداد قاعدة بيانات حول أسماء المشتبه بهم من مواطني البلدين في ليبيا والعائدين إليها من بؤر التوتر في العراق وسوريا، خاصة وأن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن هناك مئات التونسيين وعشرات الجزائريين المنتمين إلى داعش قد يعودون في حال حل هذا التنظيم وضعفه.
- برمجة مناورات عسكرية مشتركة بين قوات البلدين تحسباً لإمكانية تأزم الأوضاع عبر الحدود.
- التبادل الاستخباراتي والمعلوماتي بين الدولتين.
- رفع نسق التعاون الأمني والعسكري الميداني بين البلدين في مكافحة الإرهاب في الحدود (جبل الشعانبي).

خلاصة

من الملاحظ بأن تفشي هذه التهديدات أصبح مقلق جداً بالنسبة للجارتين الجزائر وتونس على طول الحدود بين البلدين، وخاصة أن منطقة شمال إفريقيا وفضاء الساحل والصحراء يواجهان اليوم تحديات معقدة ناتجة عن خلفيات جيوسياسية ومعضلات اقتصادية تتجاوز حدود هذه الدول وإمكاناتها، كل هذه العوامل جعلت من المنطقة مرتعاً خصبا لنشوء وتطور الشبكات الخارجة عن القانون، ففي ظل هشاشة وفشل دول الجوار وتبعات انفلات الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي على وجه الخصوص، وفي ظل الاستمرار في تبني استراتيجيات تقليدية مبنية على أسس عسكرية صلبة بهدف رصد ومراقبة وحماية شتى جبهات الحدود داخليا وإقليميا، وتبقى هذه الآليات والتدابير المتبعة في مسالة تامين الحدود عاجزة إلى حد بعيد في ظل غياب تنمية حقيقة وفك العزلة عن تلك المناطق كإستراتيجية شاملة بإمكانها أن تساهم أكثر في اندماج الشباب العاطل عن العمل وتوزيع عادل للفرص مما يساهم في أمن وتنمية المناطق الحدودية.

الإحالات.

1. وليد سالم محمد، النظم السياسية العربية: إشكالات السياسة والحكم مدخل لتفسير (الربيع العربي)، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 47، جامعة الموصل، ص43.

2. يوسف محمد الصواني: التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة **المستقبل العربي**، ص 24، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: 2018/07/20، 13:05
3. http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_416_youssefalswani.pdf
4. مجلة الجيش العدد 656 مارس 2018.
5. عبد الكريم باسماعيل، ورقة مقدمة في إطار ملتقى الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، عنوان المداخلة العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الامنية الجديدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص6.
6. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1963.
7. وليد عبد الحي (منصور لخضاري)" في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر" تحرير: بهلول نسيم، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص229.
1. البوعزيزي هو شاب تونسي أضرم النار في جسده بعد مناوشات شرطة البلاد، الأمر الذي أدى انتشار الفوضى في مدينة سيدي بوزيد التي أضرم الشاب فيها النيران في جسده وسرعان ما انتقلت عدوى الفوضى والأمنية التي تحولت إلى حراك شعبي أدى إلى سقوط النظام التونسي هروب الرئيس بن علي إلى خارج البلاد.
8. شاران غريوال: **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: 2018/07/21، 22:02:
9. http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830
10. المادة 4 من لإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ 1998/4/22 قانون رقم 57 – صادر في 1999/3/31، انظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/22)،
http://www.madcour.com/LawsDocuments/LDOC-44-635278203054882024.pdf
11. اظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح: (2018/09/22، 23:02)
12. https://tinyurl.com/y8yt2lom
13. ارتفاع نسق التعاون الأمني والعسكري بين تونس والجزائر: انظر الرابط الالكتروني التالي:
14. https://www.noonpost.org/(2018/03/31/12:49).